أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية

– مع الإشارة إلى بعض الدول-

The impact of IFRS adoption on quality of accounting information - With reference to some countries-

أ.وئام حمداوي [1] *

[1] جامعة: محمد خيضر- بسكرة، wimahamdaoui22@gmail.com

الاستلام: 08 /2020/03 القبول: 27 /2020/03 النشر: 2020/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية مع الإشارة إلى بعض الدول الأجنبية والعربية، ولقد توصلت إلى عدة نتائج نذكر منها:

-يظهر تأثير معايير التقارير المالية الدولية بشكل واضح في الشركات المدرجة في البورصة؛

-عالميا كانت ألمانيا السباقة في تبني معايير التقارير المالية الدولية، أما عربيا فكانت الأردن السباقة في ذلك.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية، جودة المعلومة المحاسبية، تبني معايير التقارير المالية الدولية.

رموز jel: G14، L61.

Abstract:

This study aims to clarify the impact of the adoption of IFRS on the quality of accounting information with reference to some foreign and Arab countries, and has reached several results, including:

- The impact of IFRS is evident in the listed companies;
- Globally, Germany took the lead in adopting the IFRS, As for the Arabs, Jordan was the first to do so.

Keywords: IFRS, Quality of Accounting Information, Adoption of IFRS

(JEL) Classification : G14 ،L61.

1. مقدمة:

شهد العالم نموا مذهلا في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي والمالي مما جعل من الضروري توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم والمقارنة الدولية، لذلك ظهرت حاجة ماسة لإعادة النظر في مسألة تعدد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي من خلال دراسة الاختلافات بينها، ومحاولة إبقاء هذه الأخيرة عند أدنى المستويات، مما تطلب إصدار معايير محاسبية تحظى بالقبول العالمي المعروفة تحت تسمية المعايير المحاسبية الدولية (IAS) قديما، ومعايير التقارير الدولية (IFRS) في الوقت الحالي.

إن معايير التقارير الدولية (IFRS) تجعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة للمستثمرين لأغراض التنبؤ والتقييم، كما أن الأرباح المفصح عنها في ظل تطبيقها تكون أكثر تعبيرا عن حقيقة أداء الشركات خاصة منها التي

* المؤلف المراسل: **أوئام حمداوي**، الإيميل:wimahamdaoui22@gmail.com

تكون خارج الحدود الإقليمية، وكذا اتجاه المستثمرين للبحث عن فرص استثمارية خارج أوطانهم، ولذلك سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى ما يعرف بالتوحيد المحاسبي العالمي.

1.1. إشكالية البحثية:

تختلف البيئة الاقتصادية من دولة إلى أخرى، فنجد الدول الضخمة اقتصاديا تبنت المعايير الدولية للتقارير المالية بصفة إجبارية وبصيغة كاملة، بينما نجد عرقلة لعملية التوحيد في الدول الضعيفة اقتصاديا، مما أدى إلى ظهور مفهوم التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية أي محاولة هذه الدول إزالة الاختلافات بين نظمها المحاسبية وبين هذه المعايير، ولذلك نجد تأثيرا مختلفا عند تبنيها في دول العالم ونخص بالذكر جانب تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

مما سبق يمكن طرح هذه الإشكالية:

ما أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS على جودة المعلومة المحاسبية؟

2.1. أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في أهمية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على المستويين المحلي والدولي؛
- تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من بين المواضيع المهمة عالميا لما تتميز به من خصائص تضمن الشفافية والقابلية للفهم لهذه المعلومة التي تفيد مستخدميها في اتخاذ مختلف القرارات.

1.3. أهداف الدراسة:

- توضيح أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومة المحاسبية من خلال إصدار معايير هدفها الرئيسي هو تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛
- توضيح تجارب بعض الدول من منظور تبني معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

2. مفهوم معايير التقارير المالية الدولية

1.2 تعريف وخصائص معايير التقارير المالية الدولية

- إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وكمفهوم ضيق تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها البعض، أما بالمفهوم الواسع والشامل، فإنها تعتبرتطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر

ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير(Standards Interpretation Committee) والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) (السعيد و العيسى، 2009، ص 2)؛

- عرفت معايير التقارير المالية بأنها معايير محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي ذات جودة عالية وقابلة للفهم وعرفت بأنها قواعد عامة من نتاج لجنة معينة متخصصة تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للمؤسسة بهدف توفير معلومات تتصف بالموضوعية (أبوبكر و هلال يوسف، 2016، ص114)؛
- إن معايير IFRS بمثابة قواعد وأسس تضبط الممارسات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجة المحاسبية، إلا أنها غير ملزمة وتمتاز بمرونتها وقابليتها للتغيير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية (عقاري و تخنوني، 2017، ص 92).

2.2 مراحل الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية

بحلول عام 2002 فرض الاتحاد الأوروبي استخدام معايير IFRS على جميع الشركات المدرجة في بورصات الأوراق المالية لديها ووضعها موضع التنفيذ عام 2005، وفي عام 2007 أصبح عدد الدول الممتثلة لمعايير IFRS أكثر من 30 دولة، وفي عام 2010 اعتمدت أكثر من 100 دولة معايير التقارير المالية الدولية من بينها أستراليا، كما قامت الصين بالتوافق بين معاييرها الوطنية ومعايير IFRS، كما سمحت الولايات المتحدة باعتماد هذه الأخيرة عام 2007، وتحديد موعد مستهدف للتقارب مع معايير التقارير الدولية في عام 2011، وبحلول نهاية عام 2012 التزمت أكثر من 101 دولة بمعايير IFRS، حيث أخذ التحول إلى هذه الأخيرة أحد الطريقتين إما عن طريق "التحول الكامل" أي التبني الكامل للمعايير من دون أي تعديل مثل الاتحاد الأوروبي، أو عن طريق "التحول الجزئي" أي التكيف مع المعايير مع مراعاة ظروف الدولة المحلية السائدة مثل الصين، حيث يأخذ هذا التحول ثلاث صور، فقد يكون "التحول اختياريا" وهذا التحول يعطي الفرصة للشركات لتقرير الوقت والوضع المناسب للتحول فالإدارة سوف تتخذ القرار بالتحول إذا رأت أن هذا التحول سيخفض من تكلفة رأس المال الناشئ عن (زيادة مستويات الإفصاح- انخفاض عدم تماثل المعلومات) مما ينتج عنه ارتفاع القيمة السوقية للسهم، أو يأخذ صورة

"التحول الإلزامي المرن" والذي يعطي للمؤسسة بعض الحرية في التصرف والتهيئة خلال فترة التحول، أما الصورة الثالثة فهي "التحول الإلزامي" حيث يتم فرض عملية التحول في توقيت محدد (الشرقاوي، 2014).

3.2 عوامل دعم تبني معايير التقارير المالية الدولية

تم تحديد عوامل دعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في النقاط التالية:(Abata, 2015)

- الاندماج المستمر للاقتصاد العالمي؛
- زيادة ترابط الأسواق المالية الدولية؛
- غياب حواجز تدفقات رأس المال عبر الحدود الوطنية؛
- زيادة حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية؛
- إدراج الشركات المتعددة في أسواق رأس المال داخل وخارج الوطن القانوني؛
- الطلب المستمر من جانب أصحاب المصلحة للحصول على معلومات جيدة ومزيد من الإفصاح.

3. أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومة المحاسبية

1.3 تعريف المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية منها:

عرفت الجمعية الأمريكية المعلومات المحاسبية بأنها: المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة (بلعجوز، 2011)، وتعرف المعلومات على أنها البيانات التي تم إعدادها من عمليات المعالجة التي جرت عليها لتصبح في شكل أو أكثر خدمة للمؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة (العبادي و العارضي، 2012)، كما تعرف أيضا على أنها ناتج معالجة البيانات الخام بأي طريقة من طرق المعالجة، بحيث تنتج معلومات منظمة ومرتبة يمكن الاعتماد عليها في تسيير أعمال المؤسسة وعملية اتخاذ القرارات (الإرياني، 2017)، وتعرف كذلك على أنها بيانات تم إعدادها، لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستقبلها، بحيث يكون لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، أو في القرارات التي يتم اتخاذها (الصباح، 2010).

2.3 تعريف جودة المعلومة المحاسبية

تحدد جودة المعلومات بمدى قدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذ قرار معين وبقدرتها على جعلهم أكثر كفاءة للوصول إلى قرارات تتميز بفعالية أكثر في عملية تسيير المؤسسة بشكل يؤدي إلى تحقيق أهدافها ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، والرقابة على مستويات الأداء، وللتأكد من تنفيذ

ما تم تخطيطه،واتخاذ الإجراءات التصحيح بعد اكتشاف الانحرافات ومعرف أسبابها، لذلك يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بخصائص للحكم على جودتها (مداحي، 2009).

وتعرف الجودة أيضا على أنها: درجة المعلومات التي تمثل الواقع، وتتحدد بقدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذ هذه الأخيرة بأكثر فاعلية، وتتحدد هذه الجودة من خلال ثلاثة عوامل أساسية هي: فائدة المعلومات، درجة الرضا عنها، وقلة الأخطاء والتحيز (الصرن، 2013) ، كما تعرف أيضا على أنها كل ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (خليل، 2005).

3.3 الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية

تعرف خصائص المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، بحيث تجعلها من قبل المستخدمين، فهي تعتبر أخذا بعين الاعتبار للمفاهيم التي تتعلق بالمعلومات والتي لا يمكن صياغتها كميا ولا يمكن تجاهلها (جعارات، 2012)، ولقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد هذه الخصائص، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، حيث حصرت هذه النتائج خاصيتين أساسيتين يتمثلان في: خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية، وخصائص ثانوية أخرى لا تقل أهمية عن الخصائص الأساسية (الرفاعي، نضال الرمحي، و محمود جلال، 2009).

- **الخصائص الأساسية:**

3 وتشمل على خاصتين وهما (صبايحي، 2013):

- **الملائمة**: ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

– **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.

- **قيمة التغذية العكسية:**أي المدى الذي يمكن لمتخذ القر ار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

- **الموثوقية**: ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "أن تكون المعلومات خالية بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتعبر بصدق عن الغرض الذي تستهدفه"، كما تعتبر الموضوعية القياس المناسب لدرجة الموثوقية التي تتمتع بها هذه المعلومات.

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي (حميدي، 2009):

- **صدق المعلومة في تمثيل الظاهرة:** أي تطابق المعلومة المثبتة في التقارير المالية مع ما مثلته من حدث محاسبي بأمانة وعدالة.
- **القابلية للتحقق:** وتعني أنه لو تم إعادة القياس المحاسبي لحدث معين من قبل العديد من المحاسبين يتوصلون إلى نفس النتائج وبصورة مستقلة.
- **الحياد**: تعني خلو المعلومات المالية من التحيز باستخدام أسس وأساليب قياس مدروسة دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة جهة مستفيدة من عملية القياس والإفصاح.

- **الخصائص الثانوية:**

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:

- **الأهمية النسبية:** تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات كافية لتحديد درجة ملائمتها فعلى سبيل المثال: الإفصاح عن نشاط جديد تعمل فيه المؤسسة يؤثر على قياس درجة المخاطرة والفرص المتاحة لها، بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها هذا النشاط خلال فترة التقرير (رملي، 2011).

- **القابلية للمقارنة:** يجب على المستخدمين أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن وأخرى من حيث الحجم، وتعني المقارنة من حيث الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس المؤسسة، بينما يقصد بالمقارنة من حيث الحجم، أخذ مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب ثم مقارنتها، ومن أجل أن تكون المعلومة المحاسبية مفيدة، وحتى تتسم بالنوعية كما يتبناها الإطار المفاهيمي، يجب الامتثال للقيود الثلاث الآتية (لعشيشي، 2011):
  - السرعة في تحضير المعلومات؛
  - مراعاة الفارق الناتج من العنصرين: التكلفة وعنصر العائد؛
  - الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.
- **الثبات:** وتهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات (السعيد و محمد العيسى، 2009).

4.3 تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة المعلومة المحاسبية

التزمت الدول الأوروبية بوعودها في تطبيق IFRS، حيث كان أول إصدار لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS1) سنة 2003 و محل تطبيق سنة 2004 في الفاتح من جانفي.ثم تلي بعد ذلك إصدارات أخرى، ففي سنة 2004، تم إصدار (IFRS2، IFRS3، IFRS4، IFRS5، IFRS6) ، و في سنة 2005 (IFRS7)، وفي سنة 2006 (IFRS8)، أما سنة 2009 فتم فيها إصدار (IFRS9)، أما سنة 2011 فقد تميزت بإصدارات عديدة شملت (IFRS10، IFRS11، IFRS12، IFRS13). أخيرا، فقد شملت سنة 2014 إصدارين أساسيين هما (IFRS14، IFRS15). و المعلوم أن التطبيق الفعلي للمعيار يتراوح ما بين سنة و ثلاث سنوات، ما عدا إصدار (IFRS9)، الخاص بالأدوات المالية (Instruments Financial) الذي أجلت مراجعة بنوده في 2014 ليتم التطبيق الفعلي له ابتداء من 01 جانفي 2018، حيث يتمحور الهدف من استخدام IFRS حول القضايا التالية: -تطوير جودة، وقابلية الفهم، وإلزامية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، - الترويج لتطبيق المعايير المحاسبية، -الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة الاقتصاديات الصاعدة، و كذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -وإيجاد الحلول المثلى للاختلافات الواضحة والمستعصية أحيانا بين IFRS

والأنظمة المحاسبية الأخرى (بوداح عبد الجليل، 2016)، حيث نص مجلس معايير المحاسبة الدولية 2010 على أن الهدف العام للتقارير المالية هو توصيل المعلومات المالية إلى المستخدمين، أي تقديم المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها من طرف المؤسسة والتي تكون مفيدة للمستثمرين المحتملين، المقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات حول توفير الموارد للمؤسسة بما في ذلك شراء أو بيع أو حمل أدوات حقوق الملكية، والديون أو سداد القروض وغيرها من أشكال الائتمان، وحتى تكون هذه القرارات دقيقة يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن محاسبة المعلومات مفيدة، أي تلبي احتياجات المستخدم، ولتكون مفيدة يجب أن توضح بدقة ما هو المقصود وصفه من خلالها (تمثل الواقع بأمانة)، حيث أن فائدتها ستزداد إذا كانت قابلة للمقارنة، يمكن التحقق منها، في الوقت المناسب وقابلة للفهم، وهذا ما توضحه جودة المعلومات المحاسبية، حيث استخدم بعض الباحثون مستحقات تقديرية وجودة تراكمية لقياس جودة المعلومة المحاسبية بينما استخدم آخرون إدارة الأرباح لقياسها، بالإضافة إلى قياس الموثوقية، التوقيت المناسب، الملائمة، التغذية العكسية، وكذا القيمة التنبؤية عند قياس جودة المعلومات المحاسب(Surianti, 2015) ، كما أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تؤثر على جودة معلومات المحاسبية في بورصة الأوراق المالية من خلال ما يلي (سليمان، 2017):

- تساعد المستثمرين على التميز بين الاستثمارات الجيدة ذات العائد الجيد والاستثمارات ذات المخاطر، وبالتالي تقل تكلفة رأس المال المستثمر، وكل ذلك يتم بناء على جودة المعلومة المالية المقدمة في شكل تقارير للمستثمرين لتساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة؛
- تؤدي إلى زيادة مصداقية المعلومات المقدمة للمستثمرين في بورصة الأوراق المالية؛
- تؤدي إلى توجيه المستثمرين إلى الاستثمارات الأكثر كفاءة، ومن ثم توفير مصادر التمويل اللازمة لتلك الاستثمارات، وتخفيض تكلفة تمويل تلك الاستثمارات.

4. تجارب بعض الدول التي تبنت المعايير الدولية للتقارير المالية

1.4 الدول الأنجلوسكسونية والدول الأوروبية

وهي كالتالي (بوداح، 2016):

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

تتمثل الجهات الرسمية التي تشرف على تطوير المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية في كل من هيئة السوق المالي (SEC)، و مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB). إن اللمحة التاريخية المختصرة المشار إليها أعلاه، قد بينت لنا الكيفية التي تمت بها تطوير المعايير المحاسبية الدولية، ومدى تأثير هذين الجهتين على إدارة شؤون القضايا المالية و المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية. و يعتبر النظام المحاسبي الأمريكي (GAAP US) المنافس العنيد لنظام IFRS، الذي حظي بدعم دولي كبير وخاصة من طرف المجموعة الأوروبية. حيث سرعت هذه الأخيرة من وتيرة الأخذ بمبادئ IFRS مستخدمة في ذلك قوة القانون. ولحد الآن مازال ينتاب الولايات المتحدة التردد في التخلي عن نظامها المحاسبي (GAAP US) و تبني نظام IFRS كبديلا له.

لقد كان في إمضاء مفكرة تفاهم بين (FASB) من جهة الولايات المتحدة الأمريكية و بين (IASB) مجلس المعايير المحاسبية الدولية، الأمل في انقياد الولايات المتحدة نحو تطبيق IFRS في سنة 2006، لكن شيء من هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك فتح باب النقاش من جديد حول كيفية إزالة الاختلافات بين المعايير المحاسبية الأمريكية و تلك الخاصة بـ IFRS، وبرغم الجدل الذي كان قائما بخصوص الاختلافات بين الهيئتين في تطبيق المعايير المحاسبية إلا أن مفكرة التفاهم قد أفرزت خطوات إيجابية ، أين أصبحت الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية تصدر قوائمها وفق النظامين (GAAP US وIFRS) ولكن بوتيرة بطيئة، فالجهود المبذولة حاليا من طرف هيئة السوق المالية الأمريكية (SEC) تتمحور حول العمل على إلزام جميع الشركات الأمريكية في تطبيق مبادئ IFRS ضمن جدول زمني محدد لا يتجاوز نهاية 2014 أو بداية 2015، فالمنظمون الأمريكيون و المستثمرون يتفقون جميعا على مبدأ تطبيق مبادئ محاسبية موحدة تساعد على تدفق رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية.

- **بريطانيا**

تعتبر التجربة البريطانية في تطبيق IFRS متميزة ومثيرة للانتباه، فهي من جهة تنتمي للمدرسة الأنجلوسكسونية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من القضايا، خاصة ما يتعلق بنظامها التمويلي القائم على أساس سوق رأس المال ولكنها من جهة أخرى تنتمي إلى المجموعة الأوروبية بقيادة ألمانيا حيث يخضع نظامها التمويلي لهذه الأخيرة، وخلافا لبريطانيا، إلى ما يسمى بالنظام التمويلي القائم على أساس البنك المعبر عنه بـ (Oriented Creditor). بالإضافة إلى هذا، نجد أن القوانين ذات العلاقة بالمحاسبة في بريطانيا هي بالأساس قوانين عرفية، وهي بذلك تختلف عن طبيعة القوانين التي يعتمد عليها في بلدان كفرنسا و ألمانيا، اللتين تستندان في توجيه نشاطاتهما الاقتصادي إلى تحكيم القانون المدني ، أو القانون التجاري.

وعلاوة لما سبق، يمكن القول أن بريطانيا قد اختلفت نسبيا عن المجموعة الأوروبية في تطبيق IFRS، من جانب أنها تطبقه وفق خيارين هما: الخيار الإلزامي في التطبيق (بقوة القانون) Mandatory)) تماشيا مع القانون الذي صدر عن التنظيم الأوروبي تحت رقم 1606/2002، والخيار الطوعي (Voluntary) الذي سبق صدور القانون الأوروبي بشأن IFRS.

فالشركات ، ضمن الخيار الطوعي، و التي تعجز عن نشر المعلومة المتضمنة للخطر المتوقع من طرف المستثمر قد تواجه ارتفعا في تكلفة رأس المال بسبب قرار المستثمر في المطالبة بمعدل عائد مرتفع كافي لتغطية مخاطر حجب المعلومة، لذلك فإن الخيار الطوعي للشركات في نشر المعلومة بخصوص الخطر يمنح المستثمرين و المستخدمين الثقة الكاملة في تعديل ما يرونه مناسبا بخصوص معدلات الخصم المطبقة عند تقدير الخطر و دون مبالغة، الشيء الذي ينتج عنه انخفاضا في تكلفة التمويل، وهو أمر مشجع و يدفع بالشركات إلى الإقبال عليه، بالمقابل فإن العمل على تطبيق الخيار الإلزامي من طرف الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية ، حسب المنظمين و القانونيين، عبارة عن حماية للمستثمر و تفاديا للسلبيات الناتجة عن عدم الإفصاح الغير مرغوب.

- **ألمانيا**

تعد ألمانيا من الدول التي سعت مبكرا في تطبيقها لنظام IFRS، والمعروف أن ألمانيا تستند إلى القانون التجاري في صياغة مختلف القوانين المرتبطة بالنظام المحاسبي. إن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما – الألمانية (GAAP-German) تبنى على أساس المعايير المحاسبية المعبرة عن أهداف النظام المحاسبي ذو العلاقة بالنشاط الاقتصادي. و تعتني المبادئ المحاسبية الألمانية أساسا برأس مال الشركات لاعتبارات خاصة بحماية الدائنين، إن الدور البارز الذي تؤديه ألمانيا على المستوى الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي و المالي يعد بمثابة الدافع الذي يدفعها نحو خلق نوع من الانسجام بين IFRS و الأنظمة المحاسبية المطبقة، فألمانيا لها سياسة واضحة في تطبيق IFRS على مستوى الشركات المدرجة و غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، كما أن رغبة الشركات الألمانية في دخول الأسواق الأمريكية قد دفعها في البداية إلى تبني المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (GAAP US)، وهذا ما خلق الكثير من التناغم بين النظام المحاسبي الألماني و IFRS، انطلاقا من تجربة الألمان في التعامل مع (GAAP US) الذي يتماثل في كثير من القضايا مع IFRS، والملفت للإنتباه أنه في سنة 1997 عشرون بالمئة 20% من الشركات المدرجة في مؤشر DAX-30 تعرض قوائمها متطابقة مع مبادئ IFRS ، وأن 10% يتم عرض قوائمه المالية وفق النظام المحاسبي الأمريكي أما، 70% الباقية فتعرض قوائمها المالية وفق القانون التجاري الألماني أو المبادئ المحاسبية الألمانية (GAAP – German)، أما في سنة 2000 ، و هذا قبل

تطبيق اللوائح التنظيمية للمفوضية الأوروبية سنة 2005 بإلزام الشركات على تطبيق IFRS ، فقد ارتفعت نسبة تطبيق IFRS على مستوى الشركات الألمانية لتصبح في حدود 53% مقارنة بتطبيق (GAAP US)، و (GAAP – German)

اللذين كانا في حدود 30% و 17% على التوالي، الشيء الذي يؤكد سبق الشركات الألمانية في التوجه نحو العالمية بخصوص تطبيق IFRS، و حتى عند بدء تطبيق IFRS ابتداء من 2005 فإن ألمانيا تمنع بقوة القانون الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية من تطبيق أي منظومة محاسبية غير IFRS، بينما الشركات الغير مدرجة فلها الحق أو الخيار بين IFRS و (GAAP – German).

- **سويسرا**

تعرف سويسرا بخاصية أنها بلد مصنع جدا، وتبني اقتصادها على أساس الحرية الاقتصادية لمؤسساتها في مختلف المجالات التجارية و السياحية و الصناعية و التأمينات و البنوك. كما يتصف بدرجة عالية بخصوص علاقاته الدولية في مجال المبادلات، و هو الشيء الذي يجعل من سويسرا بلدا مؤهلا لتطبيق IFRS و بمرونة كبيرة قد لا تقل أهمية عن ألمانيا، تخضع المؤسسات السويسرية إلى القانون المدني ، و بالتالي فإن التحول نحو IFRS قد لا يكون بالتصور الذي تم التعبير من منظور قوة البلد اقتصادياً ، كما أن إدارة القضايا المحاسبية من الناحية العملية تخضع بشكل كبير إلى مراجع الحسابات الخارجي (auditor)، أيضا، فإن الاستعداد في إعداد القوائم المالية الموحدة بالتطابق مع IFRS/IAS بدأت تطبق بشكل مبكر على الشركات السويسرية باستثناء البنوك و التأمينات التي كانت تلقى عناية خاصة من حيث القوانين التي تحكمها أو التنظيمات واللوائح المحاسبية التي تديرها. إن تطبيق IFRS في سويسرا من طرف الشركات المدرجة في بورصة سويسرا للأوراق المالية (Exchange Swiss SWX) تحتل الصدارة منذ 2001 وإلى غاية 2007 مقارنة بالأنظمة المحاسبية الأخرى ، مثل (GAAP – US) و (FER GAAP Swiss)، وتؤكد الأرقام أن هناك ارتفاعا لعدد الشركات المطبقة لنظام IFRS من 155 في سنة 2001 إلى غاية 199 في سنة 2007 ، بينما حدث تراجعا ملحوظا من طرف الشركات التي كانت تعمل بمبادئ (FER GAAP Swiss) حيث كان عددهم في سنة 2001، 101 شركة ليصبح عددهم في 2007 لا يتجاوز 32 شركة، من جهة أخرى فإن الشركات الغير مدرجة تبقى من منظور القانون السويسري تعمل وفق المبادئ المحاسبية للبلد و هي (FER GAAP Swiss).

و يمكن القول أن سويسرا من البلدان الأوروبية التي لا تنتمي إلى نظام النقد الأوروبي و لكنها تعمل وفق اللوائح و التنظيمات الصادرة عن المفوضية الأوروبية، و أن تطبيق IFRS يخضع إلى إلزامية و قوة القانون السويسري في ذلك، خصوصا بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية.

2.4 تجارب بعض من الدول العربية

ويمكن توضيحها كالتالي (وليد، 2018):

- **المملكة الأردنية الهاشمية**

تأثرت القوانين بالمملكة الأردنية بعد الاستقلال بالطابع العثماني إضافة إلى التأثير البريطاني والفرنسي لاحقا، واشتمل قانون الشركات التجارية الصادر سنة 1964على أول محاولات تنظيم الإفصاحات المالية حيث تم إلزام بعض أنواع من الشركات التجارية بإعداد بيانات مالية دون توضيح مكونات هذه البيانات أو طريقة إعدادها تم تحديث القانون التجاري الأردني عدة مرات وصولا إلى سنة 1997حيث أصبح من الإجباري أن تعد الشركات بالأردن بيانات مالية حسب المبادئ المحاسبية العالمية بصفة عامة دون تفصيل، إلا أن القوانين الأخرى القطاعية فسرت الأمر على أن المقصود هو المعايير الدولية للتقارير المالية.

وقد انعكس هذا الأمر على نوعية البيانات المالية التي تصدرها الشركات الأردنية بما فيها البنوك وشركات التأمين والتي تعتبر بيانات متطورة يقارب الإبلاغ المالي فيها مثيلة في البلدان المتقدمة، كما تجدر الإشارة إلى أن الشركات المدرجة في البورصة ملزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

- **الجمهورية العربية السورية**

تأثرت التشريعات القانونية بالجمهورية العربية السورية بعد الاستقلال بالموروث العثماني من جهة وحقبة الوجودالفرنسي من جهة أخرى إلا أن طبيعة الاقتصاد السائد في تلك الفترة ركز على مصالح الدولة على حساب القطاع الخاص. في هذا الإطار صدر النظام المحاسبي السوري حسب القانون رقم 287 لسنة 1978ليكون الدستور المحاسبي للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. إثر انفتاحها على الاقتصاد الحر وسيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي تبنت الجمهورية السورية عدة خطوات لمواكبة العولمة الاقتصادية منها تبني المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك من خلال مجموعة من القوانين نذكر منها:

- قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم 55 لعام 2006 المادة 65 الذي يلزم الشركات المُدرجة باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية؛
- قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 تعديلا للمرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2008 الذي يلزم الشركات التجارية باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية.

- **جمهورية مصر العربية**

تأثر النظام المحاسبي بعد الاستقلال بطبيعة النظام الاقتصادي في تلك الفترة، بدأ تطبيق قانون النظام المحاسبي الموحد سنة 1966 في ضوء تزايد مؤسسات القطاع العام، إلا أنه سنة 1973 مع الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر بدأت بعض الشركات استخدام المعايير المحاسبية الدولية مما عجل في إصدار معايير المحاسبة المصرية سنة 1997 من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين وتفعيلها من قبل الشركات المدرجة بالبورصة وذلك تزامنا مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي، كان لمعايير المحاسبة المصرية تأثيرا هاما على الفكر المحاسبي والاقتصادي في مصر كما شهدت عدة تحديثات لتتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية وخاصة التغييرات والتحديثات على مستوى معايير المحاسبة الدولية.

- **المملكة المغربية**

كان المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 مستعملا لدى الشركات المغربية حتى سنة 1970 حيث ظهرت فكرة إنشاء نظام محاسبي مغربي حديث. تطلب تحقيق هذه الفكرة فترة زمنية طويلة تلخصت في:

- سنة 1983 استحداث اللجنة الوطنية لمخطط المحاسبة التي تولت تكوين لجنة فنية مختصة في المعايير المحاسبية حيث تم إنشاؤها سنة 1986 ثم إصدار المخطط المحاسبي للشركات العمومية سنة1989؛
- سنة 1992 المصادقة على القانون رقم 9 لسنة 1988 المتعلق بالواجبات المحاسبية للشركات وتنظيم مهنة الخبراء المحاسبين؛
- سنة 1994 تعميم تطبيق القانون رقم 9 لسنة 1988 على كل الشركات العمومية والخاصة.

من جهة أخرى أصدر بنك المغرب (البنك المركزي) سنة 2007 قرارا رقم 56/G/ 2007 يلزم جميع البنوك العاملة في المغرب باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية فيما يتعلق بالحسابات المجمعة.

5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح أن موضوع معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية من المواضيع التي شغلت الفكر العالمي وذلك لأن هذه المعايير هدفها الرئيسي هو دعم الخصائص النوعية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية لحماية المستثمرين في كل أنحاء العالم.

1.5. النتائج:

ويمكن تلخيص أهم الملاحظات ونتائج الدراسة في النقاط التالية:

- الانفتاح العالمي وحرية حركة رؤوس الأموال أدى إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية ذات دقة وشفافية؛
- تؤثر معايير التقارير المالية الدولية على تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير معلومات حول كيفية تطبيق المعيار وتقديم الإفصاحات اللازمة لكل معيار لجعل المعلومة المحاسبية واضحة وسهلة الفهم من طرف المستخدمين؛
- يظهر تأثير معايير التقارير المالية الدولية بشكل واضح في الشركات المدرجة في البورصة، أين يظهر الإفصاح والشفافية والتوقيت المناسب لإضفاء عنصر المنفعة على المعلومات المحاسبية المنشورة؛
- تحتل معايير التقارير المالية الدولية مكانة دولية عظيمة وذلك من خلال تسابق العديد من الدول المتطورة والنامية إلى تبني هذه المعايير لما تحظى به من القبول العالمي؛
- عالميا كانت ألمانيا السباقة في تبني معايير التقارير المالية الدولية، أما عربيا فكانت المملكة الأردنية السباقة في ذلك وكلا الدولتين تم ملاحظة تحسن في قوائمهما المالية بعد تطبيقها لمعايير IFRS؛
- تبني معايير التقارير المالية الدولية يحتاج إلى تكاليف وبيئة اقتصادية ملائمة لضمان نجاح عملية التطبيق، حيث أن الدول المذكورة في هذه الدراسة كلفها تبني IFRS تكاليف شملت إعادة هيكلة المنظومة المحاسبية وما رافقها من تدريب وتكوين مؤهلات قادرة على تطبيق ال IFRS بشكل فعال؛
- من خلال هذه الدراسة نجد أن المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية كان التبني لمعايير التقارير المالية الدولية في حالات خاصة فقط أي عند عدم توفر معالجة محاسبية في قوانينها التجارية أو معاييرها المحاسبية يتم اللجوء إلى الIFRS لحل هذه المعالجة.

2.5. التوصيات:

6. المراجع والهوامش:

- آدم مختار إدريس أبوبكر ، صلاح هلال يوسف، **دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، 2016، السودان

- أروى يحيى الإرياني، **نظم المعلومات المحوسبة التحليل والتصميم**، (عمان: الاردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص 43
- بوداح عبد الجليل، الزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية – مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول - ، المجلد أ، العدد 45، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، 2016، (بتصرف)
- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي**، (متيجة للطباعة ، براقي: الجزائر، 2011)
- حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودورة في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، (مؤسسة النقافة الإنتاجية، الإسكندرية: مصر، 2011)، ص 168.
- خالد جمال جعارات، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية دراسة نظرية تحليلية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 33، بغداد: العراق، 2012
- خليل الرفاعي
- رشوان عبد الرحمان سليمان، **دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين – دراسة ميدانية على بورصة فلسطين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017
- رعد الصرن، **عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، سوريا، 2013
- زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، العراق، 2009
- الشرقاوي منى حسن، **أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، (بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان: المحاسبة علم متغير "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، 2014، القاهرة)، مصر، ص ص (9- 10)
- عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، (دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010)
- عقاري مصطفى، تخنوني أمال، **النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010- 2016)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017
- فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحوسبة: مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدراية**، (السودان، الابادي للنشر والتوزيع، 2011)

- محمد أحمد ابراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الأول، مصر، 2005
- مداحي عثمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، (أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، 2009)
- معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، (بحث مقدم بالمؤتمر الثاني تحت عنوان: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، يومي 14- 15 أفريل 2009، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية)، الأردن
- نوال صبايحي، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، (مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث بعنوان: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، 2013)
- هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2012)
- وليد بن تردات، **تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية**، إصدار صندوق النقد العربي، 2018

- Matthew A. Abata, Impact of IFRS on Reporting Practices in Nigeria (A case of KPMG), Global Journal of Contemporary Research in accounting, Auditing and Business Ethics, Vol: 1, 2015
- Meily Surianti, The impact of IFRS convergence on accounting information quality and its influence on information asymmenty in Indonesia stok exchange, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 6, No: 10, 2015